حوار

اللواء شقير في لقاء مع وفد نقابة محرّري الصحافة اللبنانية:

تدابير لتسهيل خدمات المديريّة وخطة لتسريع عودة النازحين
أولويتنا أن يبقى السلم الأهلي والإستقرار هدفنا الرئيسي
ما المانع إذا أجمع اللبنانيون على كل ما يؤدي إلى التهدئة؟
نتبادل مع الدول العربية المعلومات لمكافحة التهريب والمخدّرات

كشف المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير امام وفد من مجلس نقابة محرري الصحافة اللبنانية زاره في مكتبه، ان المديرية ماضية في تنفيذ المهام المنوطة بها على الصعيد الداخلي لتسهيل الخدمات لطالبيها، متحدثا عن تخرّج 700 عنصر لردف المديرية بدم جديد في إطار خطة متكاملة تهدف الى تسريع انجاز المعاملات وتسهيل إجراءاتها والتخفيف من الاكتظاظ امام دوائر الامن العام ومراكزه. بعدما نوه بالدور الذي قام به المسؤولون في تأمين الاجماع حول خطة الجيش لحصر السلاح في يد الدولة، لفت الى حجم الاتصالات مع الدول العربية لتعزيز كل اشكال التعاون، لا سيما على مستوى تبادل المعلومات ومكافحة المخدرات

واشار الى التواصل الرسمي مع الجانب السوري لتنظيم العلاقة وتعزيز التعاون في قضايا مشتركة مثل الحدود والنازحين والموقوفين السوريين في السجون اللبنانية ومكافحة التهريب، وكذلك في ملف اللبنانيات الموقوفات في مخيم الهول.

بعد كلمة لنقيب المحررين جوزف القصيفي، رحب اللواء شقير بالوفد منوها بدور الاعلام في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان، قبل ان يرد على اسئلتهم في حوار تناول القضايا المطروحة.

■ كيف تقيم نتائج الاشهر الستة المنصرمة من عمر الحكومة؟

□ انتخب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في العاشر من كانون الثاني الماضي بعد نحو سنتين واشهر من خلو سدة الرئاسة من شاغلها، والبلد لا يزال يتعرض لمسلسل من الحروب والاغتيالات وما انتهت اليه من احتلال اراض. كل ذلك يجري وسط انقسام كبير وفراغ وعدم انتظام اداري ومؤسساتي، وقبل ذلك كان انفجار مرفأ بيروت وما سبقه من جائحة كورونا. كلها ولدت اوضاعا غير مستقرة على الحدود الشمالية - الشرقية. هذه الصورة المأساوية كانت تتطلب جرأة في القرار واقداما في التنفيذ. فحمل رئيس الجمهورية كرة النار، وقام بتبريدها بالتعاون مع الرئيسين نبيه بري ونواف سلام، وتشكلت الحكومة، واصدرت بيانا وزاريا مميزا تم الترحيب به في الداخل والخارج. بدأ العمل المنتج، وكلكم كإعلاميين تواكبون ما يقوم به العهد والحكومة لاستعادة الدولة موقعها امام شعبها ومكانتها بين الدول.

■ ماذا عن ملف حصر السلاح في يد الدولة؟

□ مما لا شك فيه ان العهد والحكومة قاما بجهد جبار، وصدرت قرارات كثيرة تتعلق بإعادة بناء الدولة والمؤسسات وبسط سلطتها على الاراضي اللبنانية، واولها المطالبة بانسحاب جيش العدو من النقاط الخمس المحتلة، ووقف عدوانه وتعدياته اليومية على لبنان. الجيش قدم خطة تنفيذا للقرار الصادر عن الحكومة، تم اخذ العلم بها من الجميع، ورحب بها مجلس الوزراء ولم يعترض الاخرون، لا بل حصل اجماع لبناني عليها. ترددت اقاويل كثيرة، لكن السؤال ما المانع إذا كان اللبنانيون قرروا بالإجماع على ما يؤدي الى الاستقرار والتهدئة وتمرير الاستحقاقات بأقل نسبة من التوتر، وتجنيب البلاد تشنجات كل الشعب والمسؤولين هم في غنى عنها. ان الطريقة الحكيمة التي اديرت فيها الامور من الرئيس عون ولاقاه فيها الرئيسان بري وسلام اعطت نتيجة وسحبت الفتيل من الالغام في الداخل بعدما كان البلد يغلي، والوضع الاقتصادي سيء والعدو مستمر في عدوانه. ما حصل حتى اليوم هو افضل الممكن من مروحة خيارات صنفها البعض بالسيئة، وقال آخرون انها أفضل الاسوأ أو اسوأ الافضل، لكن في النهاية اولويتنا ان يبقى السلم الاهلي والاستقرار هما الهدف الرئيسي لما نقوم به.

■ تشهد بعض مراكزكم زحمة ملحوظة، فهل من اجراءات لمواجهتها، وما هو تقيمكم لوضع المعابر؟

□ منذ تسلمي مسؤولية المديرية العامة للامن العام، آليwت على نفسي ان اقوم بكل ما يمكن القيام به من اجل تأمين أفضل الخدمات التي تقدمها المديرية الى كل اللبنانيين والمقيمين وتسهيل الاجراءات الادارية للمغادرين والوافدين وتسريعها، استنادا الى الصلاحيات والتعليمات والقوانين المرعية الإجراء. مما لا شك فيه ان المنطقة شهدت متغيرات كبيرة، فالتطورات التي شهدتها الشقيقة سوريا انتجت علاقات جديدة في الشكل والمضمون علينا التعاطي معها في المرحلة المقبلة. ما هو متوقع فيها من جديد يتصل بورشة اعادة الاعمار وحجم الاستثمارات الكبيرة المرتقبة فيها، تفرض علينا ان نكون مستعدين وجاهزين لإعادة بناء جسور التلاقي والانفتاح. نحن كجهاز أمني معني بأمور كثيرة حسب الصلاحيات، وعملا بالتوجيهات الرسمية نتواصل مع الدول العربية الشقيقة، ومن بينها سوريا والعراق والسعودية وقطر ودولة الامارات العربية والكويت لمتابعة القضايا التي تعني بلداننا في الكثير من المجالات، لا سيما على مستوى تبادل المعلومات وفي القطاعات التي تحتاج الى مساعداتهم تعزيزا للتعاون الذي كان قائما في ما بيننا، وهي قضايا تضاف الى اهتماماتنا اليومية بالقضايا الامنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وملفات الكهرباء والغاز والنفط وقضايا اخرى مختلفة. حوالى 700 عنصر جديد سيلتحقون بالمطار والمراكز التابعة للمديرية من اجل تسهيل معاملات الناس. بدأنا تحديث المباني على المعابر الحدودية وتجهيزها، واعادة ترميم تلك التي هدمها العدو وبناء الجسور التي تربط لبنان بسوريا على الحدود الشمالية. وسنطلق اعتبارا من العام المقبل منصة يتمكن من خلالها كل مواطن ومقيم ان يطلب الخدمة التي يحتاجها "online" بعد ان يتم تحفيظ البيانات وحمايتها، ويصبح لكل فرد username وpassword خاصان به. واعتبارا من 15 تشرين الاول 2025، ستستأنف شركة "ليبان بوست" استقبال انواع محددة من الخدمات سيتم الاعلان عنها قريبا، مما يساهم في تخفيف الاكتظاظ امام دوائر الامن العام ومراكزه، ويسهل تقديم اي خدمة مطلوبة.

> **التطورات التي شهدتها سوريا انتجت علاقات جديدة معها في الشكل والمضمون**
>
> **700 عنصر جديد من الامن العام شكلوا الى الدوائر والمراكز الحدودية**

■ هل من معطيات جديدة عن بعض اللبنانيات الموجودات لدى قوات "قسد" في مخيم الهول؟ ◄

□ نحن نتواصل مع مسؤولين من قوات سوريا الديموقراطية "قسد" في شأن تحرير اللبنانيات الموقوفات في مخيم الهول، وقريبا سنجتمع بهم لنستعيد اللبنانيات. اما في شأن اولادهن، فطلبنا من مؤسسة مار يعقوب التي تتولى رئاستها راهبة لبنانية وهي في تلك المنطقة، التعاون في التثبت من لبنانية الاولاد من أب أو أم لبنانية بعد اجراء فحوص "DNA" تمهيدا لتسوية اوضاعهم واستعادتهم بمنحهم اقامة

"هذه هي اجراءات تسريع عودة النازحين السوريين الى بلادهم"

القصيفي: نواكب مهامكم البعيدة عن الاضواء ورصد ما يهدد الاستقرار

في مستهل اللقاء، القى نقيب المحررين جوزف القصيفي كلمة قال فيها: "هي الزيارة الاولى التي يقوم بها مجلس نقابة محرري الصحافة اللبنانية لكم منذ تعيينكم على رأس المديرية العامة للامن العام.

زيارتنا هذه تتجاوز التهنئة البروتوكولية الى التنويه بدوركم، ودور المديرية بأجهزتها كافة في مواكبة الاوضاع، والقيام بمهمات بعيدة من الاضواء لترسيخ الامن السياسي، والتصدي للملفات التي تقتضي متابعات دؤوبة، ورصد كل ما يهدد الاستقرار العام في البلاد امنيا، اجتماعيا، اخلاقيا، في إطار القوانين المرعية واحترام الحريات العامة والاعلامية. عدا المهمات الروتينية التي تضطلع بها هذه المديرية عند المعابر الحدودية، وتسيير شؤون المواطنين ومعاملاتهم.

اننا نتابع عن كثب ما تبذلون من جهد، وتجرون من اتصالات مع كبار المسؤولين في مراكز القرار لمعالجة ما يطرأ من عقد تتصل بموضوعات دقيقة وحساسة، خصوصا في هذه المرحلة التي تقتضي عناية فائقة بلبنان الخارج من حرب ظالمة، مدمرة، لم توفر فيها اسرائيل بشره وحجره، وما فتئت تتبع أي اعتداء تشنه باعتداء اشد وحشية واكثر ايلاما.

ان نقابة المحررين التي قام بينها وبين المديرية العامة للامن العام طوال المراحل السابقة تعاون على قاعدة الاحترام، تعتبر هذه المديرية من المؤسسات الرائدة التي تعمل في خدمة الوطن والمواطن، وتتطلع الى تطوير خدماتها وترشيقها وتبسيط معاملاتهم.

سعادة اللواء، لكم من تاريخكم العسكري والامني ما يشي بطول باعكم في هذا المجال، وحسن ادارتكم للقضايا التي تعهد اليكم، وحرصكم على استقلال لبنان وسيادته وصون وحدة ابنائه وطنيا من خلال التزامكم العمل على توطيد ثقافة العيش الواحد في ما بينهم".

مجاملة. ما تبلغناه حتى اليوم يشير الى وجود حوالى 19 لبنانية، وسنتأكد من الرقم النهائي لاحقا. علما اننا استعدنا منذ فترة، وبوساطة مع الجانب الفرنسي، 9 أطفال و3 نساء فرنسيين.

■ ماذا عن ملف تهريب المخدرات، وخصوصا ما يجري على مستوى ملاحقة تجار الكبتاغون؟

□ لا يمكن التنكر للعمل الكبير الذي يقوم به الجيش اللبناني في هذا الخصوص، ونحن وقوى الامن الداخلي وامن الدولة نزوده المعلومات لتسهيل مهمته. فهو يمتلك القدرات اللوجستية التي ليس في متناولنا سواء على مستوى الطيران او المجنزرات ليلاحقهم في المناطق لأن لديه الوسائل اللوجستية والامكانات العسكرية ليقوم بالمهمات الكبرى في مناطق الوعرة. توازيا، نواصل التعاون والتنسيق مع الجانب السوري والاجهزة الامنية في الدول العربية التي تحولت هدفا لتهريب الكبتاغون. وهو ما انعكس ايجابا وأثمر عن صعوبات اقتربت من درجة العجز في اعمال التهريب، كما اوقفنا عددا كبيرا من الرؤوس المتورطين والمتعاونين معهم. ما يقوم به الجيش اللبناني ينعكس ايجابا على صورة لبنان وسمعته بين الدول، وقد اثبت الاجهزة الامنية الاخرى قدرة على ضبط الامن في البلد، حيث يمكن لكل شخص التنقل على الاراضي اللبنانية متى شاء وفي اي وقت، وحيث أراد، من دون ان يتعرض له احد.

■ ما هي آخر المعطيات حيال عودة النازحين السوريين الى بلادهم بعد اقرار الخطة الوزارية، ومدى تعاون المنظمات الدولية والتجاوب السوري؟

□ من البداية، وجهنا رسالة الى وزير الداخلية شرحنا له فيها الواقع السوري في لبنان كما هو وبالتفصيل، وطرحنا

المخارج والحلول لهذا الملف الذي تخطى خمسة عشر عاما. ثم شكلت اللجنة الوزارية ونحن كنا عضوا فيها الى جانب رئيسها نائب رئيس الحكومة الدكتور طارق متري ووزير الداخلية والبلديات والاعضاء. في ما يخصنا، توصلنا بتدابيرنا الى اصدار مذكرة مهمة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (unhcr) والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة "iom"، وهي تقول بأن اي سوري يغادر الاراضي اللبنانية في اتجاه بلده اعتبارا من 1 تموز 2025 والى 30 تشرين الاول 2025، تتم تسوية اوضاعه ونسقط عنه التدابير الادارية حتى ولو كان قد دخل لبنان خلسة. وهو ينال عفوا من الغرامات والرسوم المتوجبة عليه، ونرفع عنه تدبير "منع الدخول" مجددا الى لبنان، شرط ان يعود إذا رغب بشكل قانوني من دون عائلته، استنادا الى ما يقول به قانون العمل ونظام الاقامة في لبنان. هذا امر طبيعي كما نراه نحن، لا سيما وان سوق العمل في لبنان في حاجة الى 400,000 عامل. بموجب هذه المذكرة ايضا، تحصل كل عائلة تختار العودة الى بلادها عند وصولها على المعبر اللبناني على 400 دولار، وعند نقطة الوصول في الجانب السوري، يحصل كل فرد من العائلة على 100 دولار بتمويل من المنظمات الدولية وفي اشرافها، كما يشطب من لائحة "unhcr" كـ"نازح". نحن كأمن عام، سنقوم بتمديد العمل بهذه المذكرة بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية حتى آخر العام الحالي. عندها، سننتظر القرار السياسي للمرحلة المقبلة حول التعاطي مع هذا الملف. ما تقوم به الدولة يصب في خانة عودة النازحين السوريين وعائلاتهم، خصوصا ان عامل الخوف لم يعد موجودا في سوريا، ومن الضروري ان يتمكن الاولاد من متابعة دراستهم هناك، فهم ولو عاشوا في بلدهم في منازل مسبقة التصنيع او في خيم مؤقتة ومنظمة، يبقى أفضل لهم من ان يبقوا في مخيمات عشوائية وغير صحية، كما هي الحال في لبنان. اعتقد انه آن الاوان للأخوة السوريين ان يعودوا الى بلادهم معززين مكرمين.

■ كيف تقيّم العلاقة بين لبنان وسوريا؟

□ اعتقد ان الرئيس احمد الشرع يتعامل مع الدولة اللبنانية كرجل دولة يعرف ماذا يريد. وهو قال "اريد علاقات جديدة مع لبنان، وبدنا ننسى الماضي ونفتح صفحة جديدة". وقد عزز هذا الكلام الحوار الاخير الذي اجري معه.